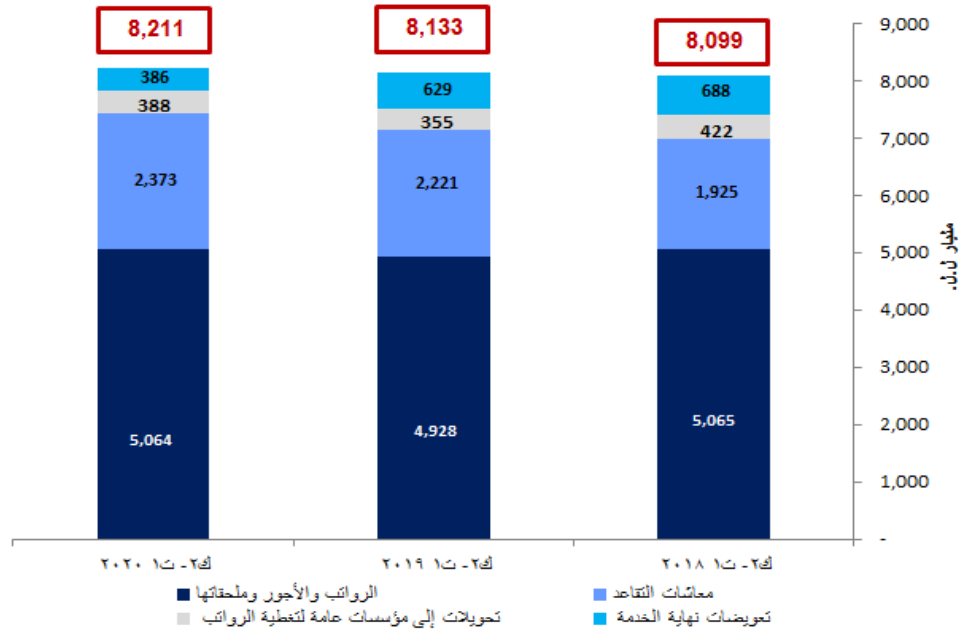


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بحوالي 78 مليار ليرة (1.0 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020 ليصل إلى 8,211 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,133 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019². جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في المدفوعات العائدة إلى (i) معاشات التقاعد بقيمة 152 مليار ليرة (6.8 في المائة)، (ii) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 136 مليار ليرة (2.8 في المائة) و (iii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 33 مليار ليرة (9.2 في المائة). في المقابل، سجل بند تعويضات نهاية الخدمة الإنخفاض السنوي الوحيد بقيمة 243 مليار ليرة (38.7 في المائة) ليصل إلى 386 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2020.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- تشرين الأول من الأعوام 2018، 2019 و2020



لمصدر: وزارة

المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³ حيث سجّلت نسبة 66.1 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2018، لترتفع إلى نسبة 71.5 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول من

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

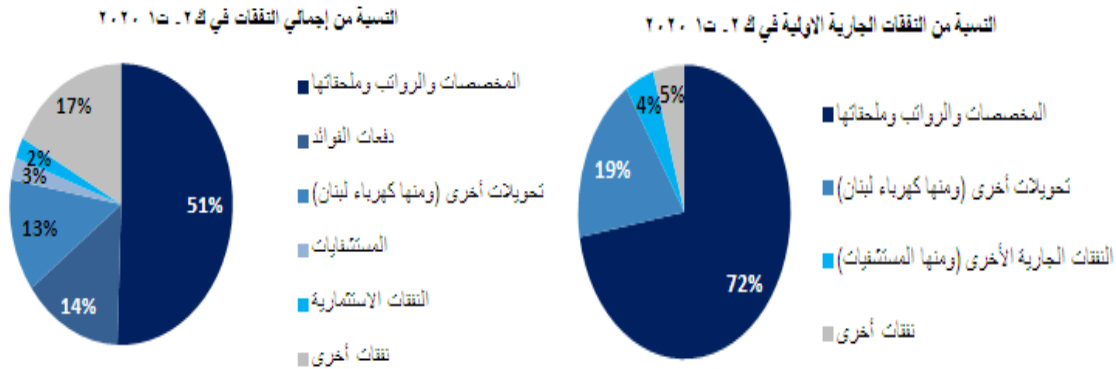
² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2020.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

العام 2019⁴، وإلى نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.7 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2018، مرتفعةً بشكل ملحوظ إلى 40.3 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2019، لتواصل ارتفاعها وتصل إلى 50.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء إرتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى انخفاض قاعدة الإنفاق سنويًا بنسبة 8.6 في المائة و19.6 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2019 وكانون الثاني- تشرين الأول 2020 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - تشرين الأول 2020:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 134 مليار ليرة سنويًا لتصل إلى 5,064 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 185 مليار ليرة (38.0 في المائة) بالإضافة إلى الزيادة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 55 مليار ليرة (26.3 في المائة) وزيادة مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز العسكري بقيمة 41 مليار ليرة (1.6 في المائة). قابل هذه الزيادات، بشكل جزئي، إنخفاض في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 136 مليار ليرة (13.4 في المائة).

من ناحية المكونات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 76.0 في المائة⁵ من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.3 في المائة)⁶ و"المنافع الوظيفية" (3.1 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.6 في المائة من المجموع.

⁴ في الوقت الذي ارتفعت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.4 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2019، سجلت النفقات الجارية الأولية انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 7.2 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض كل من "نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها) و"المواد الإستهلاكية" بنسبة 67.6 في المائة و42.0 في المائة على التوالي خلال الفترة قيد الدراسة.

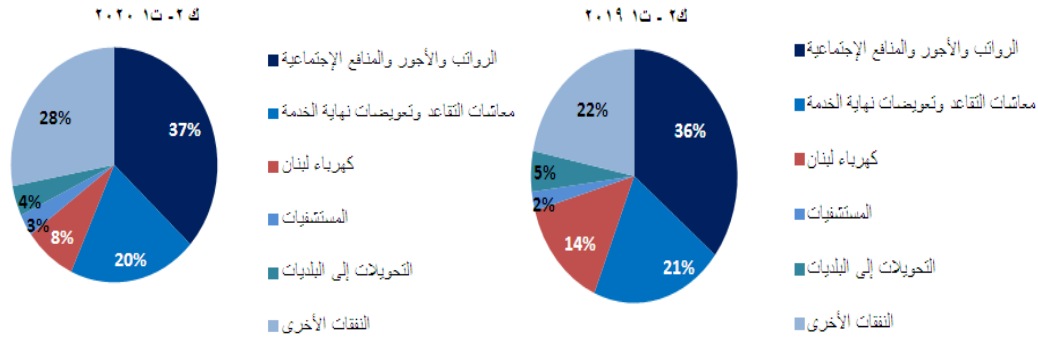
⁵ بانخفاض عن نسبة 80.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

⁶ مقارنةً مع نسبة 9.9 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2019.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 35.7 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2019 إلى 36.8 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2019 وكانون الثاني - تشرين الأول 2020



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند التنقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - تشرين الأول 2019 وكانون الثاني - تشرين الأول 2020⁷

المجموع	نققات أخرى /6		التقديمات الإجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019		
3,310	3,083	2	5	673	488	86	82	2,549	2,508	الجهاز العسكري
2,123	2,013	1	1	404	308	55	55	1,663	1,649	الجيش
894	800	2	4	218	144	22	22	653	631	قوى الأمن الداخلي
215	201	0	1	37	24	4	4	174	171	قوى الأمن العام
78	69	0	0	14	11	5	2	58	56	قوى أمن الدولة
941	1,081	30	18	0	0	34	49	877	1,013	الجهاز التربوي
501	512	38	36	2	2	39	47	421	427	الجهاز المدني /1
264	209									مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
49	45	264	209							الجمارك /3
5,064	4,930	334	268	675	490	159	179	3,847	3,948	إجمالي الإنفاق

- تتضمن رواتب وزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النققات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

⁷ قد تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

A.ii الرواتب والأجور

انخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديرات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 101 مليار ليرة (2.6 في المائة) لتصل إلى 3,847 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

a.A.ii. رواتب وأجور الجهاز العسكري

ارتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكل بسيط بقيمة 41 مليار ليرة (1.6 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 22 مليار ليرة (3.4 في المائة) ولصالح الجيش بقيمة 15 مليار ليرة (0.9 في المائة). في التفاصيل، ارتفعت المدفوعات لصالح قوى الأمن الداخلي نتيجة زيادة سنوية بقيمة 20 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة. أما بالنسبة للارتفاع في المدفوعات لصالح الجيش، يجدر الذكر أنه يعود إلى زيادة بقيمة 19 مليار ليرة في الرواتب الأساسية المدفوعة، في حين انخفضت مدفوعات الدورات التدريبية في الخارج بقيمة 6 مليار ليرة.

b.A.ii. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكل ملحوظ بقيمة 136 مليار ليرة (13.4 في المائة) سنوياً لتصل إلى 877 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. يعود هذا التراجع إلى تدني مدفوعات رواتب (i) المتقاعدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 112 مليار ليرة⁸، (ii) الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 28 مليار ليرة و (iii) المتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 21 مليار ليرة. قابل ذلك ارتفاع بشكل جزئي بقيمة 31 مليار ليرة في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي.

c.A.ii. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة (1.3 في المائة) سنوياً مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 421 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.8 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.1 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.1 في المائة من المجموع). (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب موظفي وزارة الأشغال العامة والنقل الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020 بقيمة 2.1 مليار ليرة (9.3 في المائة). في المقابل، شهدت وزارة الخارجية والمغتربين التراجع الأكبر في مدفوعات الرواتب بقيمة 3.3 مليار ليرة (4.2 في المائة).

⁸ خلال شهر كانون الثاني 2019، تم تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتقاعدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و 244 تاريخ 2018/12/21. كذلك الأمر، خلال آب 2019، تم تسديد 152 مليار ليرة للموظفين المتقاعدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تغطي نسبة 90 في المائة من المبالغ العائدة لهم عن العام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و 100 تاريخ 2019/08/02.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تشرين الأول 2019 و كانون الثاني- تشرين الأول 2020

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020	ك-2 ت1 2020	ك-2 ت1 2019	(مليون ليرة)
17.8%	74,940	78,216	وزارة الخارجية والمغتربين
16.1%	68,002	68,238	وزارة العدل
12.1%	50,892	50,526	وزارة المالية
9.5%	39,961	40,498	رئاسة مجلس الوزراء
8.5%	35,734	35,987	مجلس النواب
5.9%	24,634	22,545	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.1%	21,294	21,563	وزارة الزراعة
4.7%	19,954	22,229	وزارة الصحة العامة
3.5%	14,706	14,676	وزارة الداخلية والبلديات
3.3%	13,782	13,500	وزارة الدفاع الوطني
13.6%	57,181	58,816	اخرى
100%	421,080	426,793	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 185 مليار ليرة (37.9 في المائة) ليسجل 675 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 96 مليار ليرة (31.0 في المائة) في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 404 مليار ليرة وزيادة بقيمة 74 مليار ليرة (51.2 في المائة) في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 218 مليار ليرة مع نهاية شهر تشرين الأول 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 12 مليار ليرة (50.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 37 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش زيادة كبيرة بقيمة 96 مليار ليرة (31 في المائة) بشكل أساسي نتيجة ارتفاع بقيمة 36 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات بالإضافة إلى زيادة بقيمة 35 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 74 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع بقيمة 58 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات، زيادة بقيمة 15 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة وارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة في نفقات المعالجة الطبية. قابل هذه الزيادات انخفاض بشكل جزئي بقيمة 11 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

أخيراً، زادت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 12 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 9 مليار ليرة مصحوبةً بارتفاع بقيمة 6 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة. قابل هذه الزيادات انخفاض بشكل جزئي بقيمة 2 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 264 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2020 مقارنة مع مجموع 209 مليار ليرة مسجل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb